الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

- سواعدية بلال
- سعودي جمال الدين

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في منح الإئتمان المصرفي من أجل دعم المشاريع الاستثمارية

" دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري" وكالة المسيلة

لجنة المناقشة:

أ د. غربي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ د. لقليطي الاخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. قشي حبيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

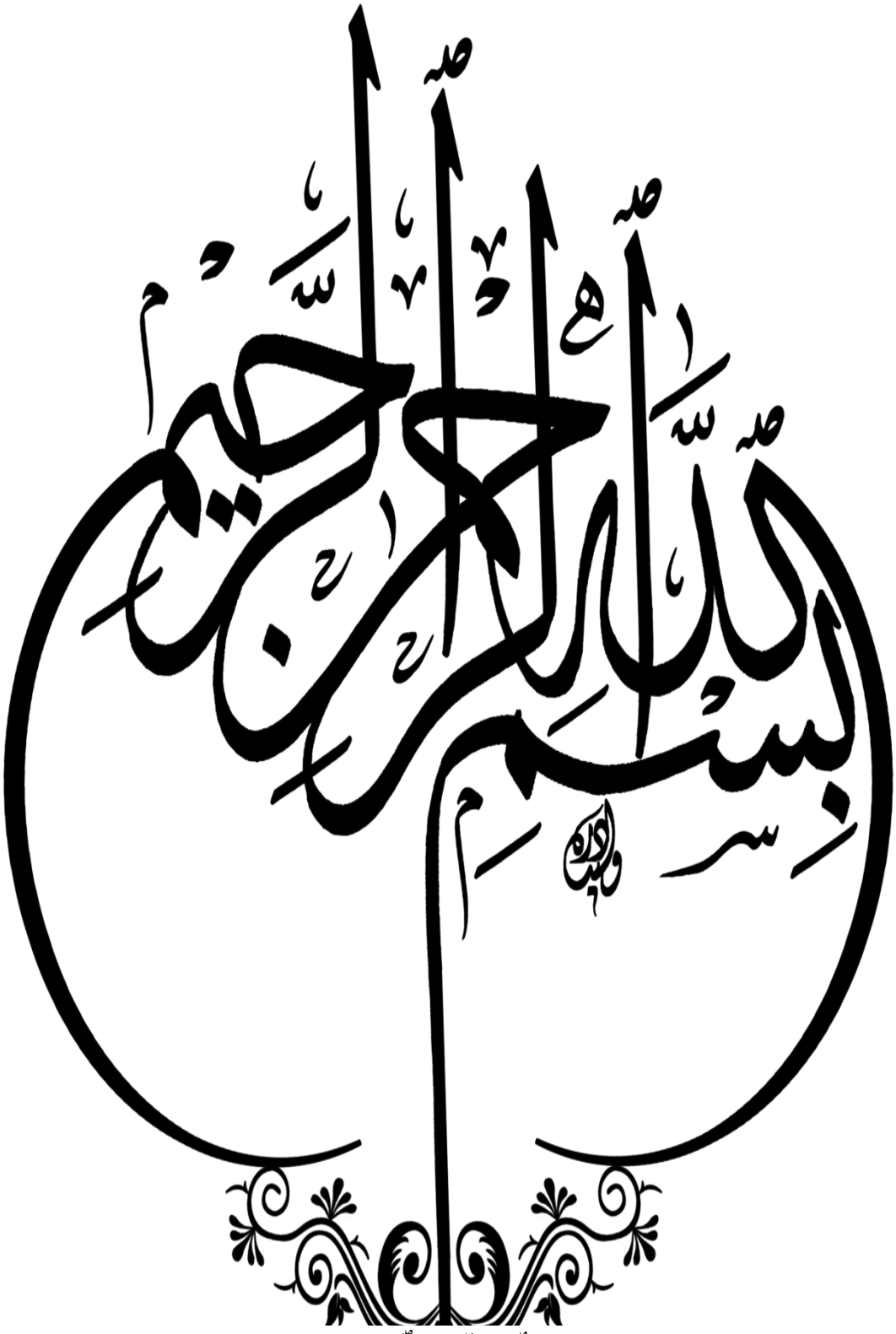

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله على أن وفّقتني إلى هذه المحطات التي ما كنت لأصل لها لولا توفيق منك وعزم وصبر على إنجاز هذا العمل.

فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور لقليطي الأخضر

على إشرافه المتميز ودعمه المتواصل ونصائحه القيّمة، تقديرا لجهده المبذول فله جميل الشكر

كما أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مد العون لإنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدّعاء.

إهداء

الحمد والشكر الأول لله عز وجل الذي وفقنا في عملنا

ثم اللذان قال الله تعالى فيهما: ((وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا)) (سورة العنكبوت، الآية ٠٨)

إلى روح والدي العزيزين رحمهما الله

إلى العائلة الكريمة

أولادي؛ يحي، توبة

إلى كل من ساهم وساعدني على إنجاز هذه المذكرة.

بلال سواعدية

إهداء

الحمد والشكر الأول لله عز وجل الذي وفقنا في عملنا

ثم اللذان قال الله تعالى فيهما: ((وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا)) (سورة العنكبوت، الآية ٠٨)

إلى والدي العزيزين

إلى العائلة الكريمة وكل الأصدقاء

إلى كل من ساهم وساعدني على إنجاز هذه المذكرة.

جمال الدين سعودي

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول .....

مقدمة عامة 1

الفصل الأول

مدخل إلى الائتمان المصرفي والتحليل المالي

تمهيد: 7

المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي 8

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي 8

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي..... 8

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي 9

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي : 12

المطلب الثاني : معايير وسياسات وإجراءات منح الائتمان المصرفي..... 12

الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية : 12

الفرع الثاني: المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي..... 13

الفرع الثالث: الإجراءات المتبع في منح الائتمان المصرفي..... 14

المطلب الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي..... 15

الفرع الأول:تعريف مخاطر الائتمان المصرفي :..... 15

الفرع الثاني: إشكال مخاطر الائتمان المصرفي..... 15

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي..... 17

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي 17

الفرع الأول:تعريف التحليل المالي 17

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي..... 18
الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي..... 18
المطلب الثاني: منهجية وخطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه 19
الفرع الأول: خطوات التحليل المالي..... 19
الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :..... 21
الفرع الثالث: استخدامات التحليل المالي..... 24
المطلب الثالث: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي :..... 26
الفرع الأول: إدارة الائتمان المصرفي :..... 26
الفرع الثاني: التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان :..... 26
الفرع الثالث: مؤشرات ونسب التحليل المالي المستخدمة في منح الائتمان :..... 29
خلاصة الفصل:..... 36

الفصل الثاني

دراسة حالة قرض استثماري بالقرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة

تمهيد: 38
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة 39
المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري وأهدافه 39
الفرع الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري 39
الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري 40
الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للوكالة: تتمثل أهداف الوكالة في:..... 40
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري..... 41
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي..... 41
الفرع الثاني: تقديم مصالح الوكالة 42
الفرع الثالث: العمليات التى تتم على مستوى الوكالة: 45
المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار..... 48
المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك..... 48

الفرع الأول: دراسة ملف قرض الاستثمار: 48
الفرع الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض:..... 50
المطلب الثاني: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك 52
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA 54
المطلب الأول: الدراسة التقنية الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض..... 54
الفرع الأول: معلومات عامة حول المشروع..... 54
الفرع الثاني: التكلفة المحتملة والضمانات المقدمة:..... 56
المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض 56
الفرع الأول: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين 2021 و2022: 57
الفرع الثاني: حساب مختلف المؤشرات المالية 61
الفرع الثالث: حساب مختلف النسب المالية..... 64
المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض 72
الفرع الأول: تقييم الحالة المالية للمشروع..... 72
الفرع الثاني: إتخاذ القرار 73
الفرع الثالث: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة 73
الخاتمة:..... 76
قائمة المراجع:..... 80
الملاحق: 84

قائمة الجداول

الجدول 1: الأعمال التقديري أو المتوقع للسنتين القادمتين: الوحدة: % 55

الجدول 2: الميزانية الافتتاحية: الوحدة: دج..... 57

الجدول 3: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين جانب الأصول 58

الجدول 4: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين جانب الخصوم: الوحدة: دج..... 58

الجدول 5: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول: الوحدة: دج..... 59

الجدول 6: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم: الوحدة: دج 59

الجدول 7: نسب هيكلة الأصول الوحدة %..... 59

الجدول 8: نسب هيكلة الخصوم الوحدة %..... 60

الجدول 9: الميزانية الوظيفية جانب الاصول 60

الجدول 10: الميزانية الوظيفية جانب الخصوم..... 60

الجدول 11:حساب رأس المال العامل الدائم FRNG الوحدة: دج 61

الجدول 12: حساب رأس المال العامل الخاص الوحدة: دج 61

الجدول 13: حساب رأس المال العامل الإجمالي الوحدة: دج..... 62

الجدول 14: حساب رأس المال العامل الأجنبي الوحدة: دج..... 62

الجدول 15: حساب احتياج رأس المال العامل الوحدة: دج..... 63

الجدول 16: حساب الخزينة الوحدة: دج..... 63

الجدول 17: نسبة سيولة الأصول الوحدة: % 64

الجدول 18: نسبة السيول العامة الوحدة:% 64

الجدول 19: نسبة الأصول الثابتة الوحدة: % 65

الجدول 20:نسبة الأصول المتداولة الوحدة: %..... 65

الجدول 21: نسبة الأموال الخاصة الوحدة: % 66

الجدول 22: نسبة الديون الوحدة: %..... 66

الجدول 23: جدول حسابات النتائج 67

الجدول 24: نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم الوحدة: %..... 68

الجدول 25: نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة الوحدة: %..... 68

الجدول 26: نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة الوحدة: %..... 69
الجدول 27: نسبة المردودية المالية الوحدة%..... 69
الجدول 28: نسبة المردودية الاقتصادية الوحدة: % 70
الجدول 29: نسبة المردودية التجارية الوحدة: % 70
الجدول 30: نسبة التمويل الدائم الوحدة: %..... 71
الجدول 31: نسبة التمويل الذاتي الوحدة: % 71
الجدول 32: نسبة الاستقلالية المالية الوحدة: % 72

قائمة الأشكال

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري..... 41

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يقاس تطور أي اقتصاد بمدي فعالية المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لايتجزء منه، ولبقاء هذه المؤسسات المالية وتحقيق الأهداف التي أنجزت من اجلها، أصبح لزاما عليها إتباع سياسة مالية عامة للوصول إلي الأهداف المرجوة، ومن بين هذه المؤسسات المالية نجد البنوك التجارية، والتي تعتبر أساس وعصب النظام المالي ومحرك عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، خاصة في الآونة الأخيرة، من خلال قيامها بوضع ادارة خاصة لمنح الائتمان وذلك بتقديم قروض متنوعة مقابل ضمانات شخصية او عينية من اجل مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا اعتمدت البنوك التجارية على التحليل المالي كتقنية وأداة جد هامة، في دراسة عملية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بكل دقة وموضوعية، ونظرا لأهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنوك التجارية وخصوصاً على الصعيد المحلي كان لزاماً على هذه الأخيرة أن تستعين بأهم أدوات ومؤشرات التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية استخداماً في البنوك التجارية فهو يقوم بمعالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بالإضافة إلى استخدام البيانات والمعلومات في دراسة النسب والمؤشرات والتي بدورها تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة كما يعتبر من المكونات الأساسية التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوى والضعف.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

مامدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك ؟ وتنبثق من هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في عملية منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية؟

- ماهي أهم المخاطر التي تنجم عن عملية منح الائتمان المصرفي؟
- ماهي أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في منح الائتمان المصرفي في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة المسيلة– ؟.

1–فرضيات الدراسة:

*يعتبر التحليل المالي أداة مناسبة وكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية.

*تتعرض البنوك لمخاطر متعددة عند منح الائتمان كالمخاطر الائتمانية منها عدم السداد مخاطر الإفلاس.

*يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري النسب المالية ونسب رأس المال العامل من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

*تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

*نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

*تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها لمعرفة الوضعية المالية للعميل.

2–أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في العناصر التالية :

- ✓ تزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن من طرف البنوك التجارية من اجل اتخاذ قرار ائتماني رشيد.
- ✓ يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الذي يُمكن من خلاله منح الائتمان المصرفي.
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم القرارات المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفي.

3-أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية.
- ✓ التعرف على كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بواسطة نتائج التحليل المالي.
- ✓ شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره ووكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- ✓ التعرف على مدى قدرة وفعالية التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

4-أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ الرغبة في دراسة الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- ✓ الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

5-الدراسات السابقة:

- ❖ **الدراسة الأولى:حاجي نبيل 2017 بعنوان دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري"وكالة المسيلة"** مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التحليل المالي في البنوك لمنح الائتمان المصرفي وقد توصل صاحب الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
  - ✓ البنوك التجارية تسعى لاستخدام أدوات التحليل المالي بقدر كبير تدريجياً.
  - ✓ تعتبر الدراسة المالية لملف المؤسسة طالبة القرض من أهم الركائز في البنوك التجارية.
- ❖ **الدراسة الثانية:حابس إيمان 2011 مذكرة بعنوان دور التحليل المالي في منح القروض دراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة،** مذكرة ماستر حيث توصلت إلى:
  - ✓ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل والذي بواسطته يتم عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

- ✓ يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية لعملية التخطيط المالي.

❖ **الدراسة الثالثة:خال محمود الكحلوت 2005 مذكرة بعنوان مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني.دراسة ميدانية في المصارف العاملة في القطاع غزة،** مذكرة ماجستير هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كوسيلة لترشح قرارتها وذلك من خلال استخدام الباحث استياق عن الموضوع في الأخير توصل إلى:

- ✓ أن معظم المصارف لا يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.
- ✓ الائتمان المصرفي يعتبر بمثابة العمود الفقري في البنوك التجارية لأنه يعتبر من الوظائف الأساسية لها.

6- المنهج المتبع :

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في **الجانب النظري** لتوضيح مختلف المفاهيم، أما المنهج التحليلي فقد استعملنا في **الجانب التطبيقي** وذلك بهدف تحليل المعلومات والبيانات.

7-حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الحدود التالية :

البعد الموضوعي:إلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي والائتمان المصرفي.

البعد المكاني:دراسة ميدانية في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

البعد الزماني:استغرقت مدة الدراسة حوالي ثلاثة أشهر، شهر مارس وافريل وومای

8-هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة التي طرحناها، وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي :

الفصل الأول:تناول جانب النظري والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول عموميات حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول التحليل المالي والمبحث الثالث تضمن التحليل المالي وإدارة الائتمان المصرفي.

أما **الفصل الثاني** فتضمن الجانب التطبيقي حيث تطرقنا فيه إلى إسقاط ما تمت دراسته في جانب النظري وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث, أما المبحث الأول فتضمن عموميات حول وكالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة,والمبحث الثاني كان حول دراسة ملف منح قرضا استثمار من تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك، وكذا مكونات الملف والمراحل التي يمر بها القرض قبل اتخاذه قرار منح الائتمان، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة قرض استثماري لدى بنك القرض الشعبي الجزائري **CPA**"وكالة المسيلة".

الفصل الأول

مدخل إلى الائتمان المصرفي والتحليل المالي

تمهيد:

تلعب بنوك الجهاز المصرفي خاصة منها التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الوظائف وعلى رأسها منح الائتمان المصرفي بمختلف أنواعه، من حيث الغرض أو الأجل والذي هو ناتج عن الثقة بين الأفراد والبنك، وحتى يتجنب البنك مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً لأجل الاستحقاق، لذا تقوم البنوك بتحليل الائتمان باستخدام تقنيات التحليل المالي، والذي بدوره يقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية.

وكل هذه الإجراءات والعوامل سوف نتطرق لها في فصلنا هذا الذي قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: تناولنا في هذا المبحث عموميات حول الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: قمنا في هذا المبحث بالتعرف على التحليل المالي وأنواعه بالإضافة إلى مراحله.**المبحث الثالث:** فقد قمنا في هذا المبحث بالتعرف على إدارة الائتمان بالإضافة إلى التحليل المالي.وقرار منح الائتمان وأهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليل الائتمان.

المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي

تعتبر البنوك التجارية أساس أي نظام مصرفي، فهي تقوم بالعديد من الوظائف التي تقدمها للمتعاملين، ومن أهم وأبرز هذه الوظائف القيام بعملية منح الائتمان المصرفي للمتعاملين، ويعتبر الائتمان المصرفي أحد المصادر التي يعتمد عليها البنك في ايراداته والذي يعتبر من المصادر المؤثرة على البنك إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان لغوياً: أحد مشتقات كلمة(أمين)، أي بمعنى سلم بعيداً عن الخطر والأذى، وائتمن تعني وضع ثقته وأطمأن أي بعد عن الأذى والمخاطر[1].

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض[2].

واصطلاحاً: يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما، وذلك حين يضع تحت تصرفه مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[3].

كما أنه يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على النقود مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل[4].

---

[1]– محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان المصرفي ومخاطره**، دار الفكر، ط1، عمان، 2013، ص25.

[2]، ماهر الأمين، إيمان نجرر، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 03، .2006، ص 192

3–حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 18.

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

تقوم البنوك بمنح أنواع مختلفة من الائتمان وذالك حسب التغيرات التي ترافق نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان المصرفي إلى:

أولا – الائتمان المصرفي حسب الغرض منه.

1-**الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها[1] .

2-الائتمان التجاري: يعتبر من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دوراً بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية[2].

3-**الائتمان الاستهلاكي:** يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات، غسالات، أجهزة حاسوب شخصية، ويقوم البنك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب على هذا النوع من الائتمان، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح ائتمان استهلاكي من خلال البيع بالتقسيط[3].

---

[1]-جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص388.

[2] -صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 41.

[3] -المرجع نفسه، ص 42.

ثانيا : الائتمان حسب الآجال.

1-ائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله[1].

2-ائتمان متوسط وطويل الأجل:

هي تلك القروض التي تزيد آجالها عن سنتين عادة، وقد تصل إلى عشرين سنة أو أكثر من ذلك حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة أو توسيع مباني قائمة، وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فترات فترة الاستخدام، فترة السماح، فترة السداد.

ثالثا -الائتمان المصرفي حسب الشخص المقترض[2]:

1-**ائتمان مصرفي خاص:** هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص والأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول علي هذا الائتمان علي الملاءة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان.

2-**ائتمان مصرفي عام:** يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذين يعتبرون أشخاص القانون العام، بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

---

[1] -صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص102.

[2] – طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 257.

رابعاً: الائتمان حسب نوعية الضمانات :

1-ائتمان مضمون: هي التسهيلات الممنوحة أو المقدمة مقابل رهن أموال منقولة أو غير منقولة، والهدف من تقديم الضمانات تقليل المخاطر بالرغم من أن بعض الأصول يصعب تحويلها إلى نقد لاسترداد الدين.

2-ائتمان غير مضمون: هي تسهيلات يتم منحها مقابل الاكتفاء بتوقيع المدين (لكفالة) وذلك استناداً إلى قدراتهم أو إمكانياتهم المالية والعقارية، فالائتمان الممنوح مقابل الكفالة الشخصية يجب أن يقترن بالملاءة المالية والعقارية للكفيل(المدين)لأن الكفيل كالمدين يكون مسؤولاً عن تسديد الالتزامات الحالية والمستقبلية عن المدين في حالة تعثره.

خامساً: الائتمان حسب طريقة سداده :

- ✓ التسديد بمبلغ واحد (دفعة واحدة)
- ✓ التسديد بأقساط متتالية وتفاوت في المبالغ وتقسم إلى الأنواع التالية:
  - التسديد بأقساط متساوية.
  - التسديد بأقساط متزايدة.
  - التسديد بأقساط متناقصة وهي أقل خطورة.

سادساً: الائتمان حسب النوع والطبيعة :

ويقسم ضمن هذا المجال إلى قسمين هما:

1-التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وهو من الأنواع الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقاً[1].

2-التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: لا تشكل التزاماً مباشراً على البنك ولكنها قد تتحول إلى التزام مباشر إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، فالبنك لا يقدم سيولة نقدية بشكل مباشر، وإنما يوفر على العميل دفع مبالغ نقدية أو تقديم شيك مصادق بكامل القيمة إلى جهات

[1] -عبد الحليم كراجة، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص71.

معينة وإنما يكتفي بتأمين نقدي بنسبة معينة، عن طريق توجه البنك نحو إصدار كفالة أو فتح اعتماد مستندي للعملاء[1].

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي :

يمكن النظر إلى الائتمان المصرفي من زاويتين:

الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته أما **الثانية** فوفقاً لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظراً لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري.

ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك[2].

المطلب الثاني : معايير وسياسات وإجراءات منح الائتمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية :

تعرف" السياسة الائتمانية أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها إضافة إلى أنواعها وآجالها الزمنية، وشروطها.

[1] – محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص 31.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 25.

الفرع الثاني: المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي

تعتمد البنوك على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى**5 PS**

1-شخصية العميل: تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن سمعته، وشخصيته وسلوكه وحالته الاجتماعية وإدارته والاستقامة وغيرها لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم وتحديد الوضع الائتماني للعميل هو معرفة العميل من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه متوفرة من خلال المصادر الداخلية والخارجية[1].

2-الغرض من الائتمان: تشكل ركيزة أساسية عند طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين والغرض من الائتمان يحدد مدى إمكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم أو التوقف عن دراسة طلب الائتمان، ويرتبط الغرض بكل من مبلغ الائتمان ونوعية الائتمان الممنوح، المدة وطريقة السداد والتدفقات النقدية والمستقبلية ومنح الائتمان.

3-القدرة على السداد: وتعنى مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبراته، بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد، هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لايجب أن يكون قاصراً أو غير مؤهل قانوناً للتوقيع.

4-**الحماية:** الأساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توافر الحماية للائتمان المقدم تحت أسوأ الظروف وقد يتم ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسيير، أي التحويل إلى نقد بسرعة أو أقل تكلفة، فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك إضافة إلى توفير الغطاء التأميني الملائم الذي يعمل كأداة تحوط ضد مختلف المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها المقترض[2].

---

[1] – حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص23.

[2]– محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص 24.

5-**النظرة المستقبلية:** يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية والمالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض وكذا ظروف المنافسة في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات[1].

الفرع الثالث: الإجراءات المتبع في منح الائتمان المصرفي

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1-الفحص الأولي لطالب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي الذي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصية هذا العميل وقراراته بوجه عام وكذلك أهم النتائج التي تُسفر عنها زيادة المنشأة، ومنه يمكن اتخاذ قرار مبدئي حول منح القرض أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2-التحليل الائتماني للقرض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته ومركزه المالي.

3-التفاوض مع المقترض: بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءاً على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للفوائد الخاصة بالعميل(مقدار القرض، الغرض من القرض، سداده).

4-اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل بالشروط أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الإقراض والموافقة على طلب القرض.

5-صرف القرض: ويشترط لدى استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6-متابعة القرض: والهدف من المتابعة هو الاطمئنان على السير الحسن للمنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحدد.

---

[1] -حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 149.

7-تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف، عند المتابعة هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى[1].

المطلب الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي

اهتمت الدراسات الاقتصادية بالمخاطر المصرفية من خلال تحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

الفرع الأول:تعريف مخاطر الائتمان المصرفي :

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[2].

الفرع الثاني: إشكال مخاطر الائتمان المصرفي

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية[3].

1-المخاطر المتعلقة بالعميل :

وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

1- محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية**، البورصة والبنوك، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2000، ص 279.

2 -ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص444.

3- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، دون دار نشر، 2002، ص: 73.

2-المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها[1].

5-المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6-المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إ رادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

[1]- أحمد غنيم، المرجع السابق، ص74.

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

التحليل المالي يقوم بالتشخيص الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة تفسيرها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسات المالية ومن ثم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

الفرع الأول:تعريف التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي على أنه «عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل».

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشأة، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

ويعرّف كذلك بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات».

تعريف كانسو: " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة".

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

لضمان نجاعة التحليل المالي وتحقيقه للأهداف المرجوة لا بد من توافر بعض المقومات والبيانات التي يحتاجها المحلل المالي، ويمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ❖ دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم الربحية؛
- ❖ دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي)[1]؛
- ❖ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- ❖ تقييم المركز التنافسي للمشروع.

الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي

حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من أن تستند إلى مجموعة من المقومات، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي:

1- إن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل وبالتالي يجب أن تتمتع المعلومات والبيانات بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، كذلك يجب أن تتسم بالملائمة من جهة أخرى، وعليه كلما كانت الأرقام والحسابات تعبر بشكل

[1]- وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق.

صحيح عن واقع نشاط المشروع وفعاليته المختلفة كلما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من عملية التحليل أكثر صوابا.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتمتع بسمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها وتقدم تصوراً عن الواقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

3- أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن ظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل القيام بعملية التحليل، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا علمياً وعملياً، ويتميز بالموضوعية أي بعيدا عن التحيز الشخصي، وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يجب ألا تقف عملية التحليل عند مجرد كشف نقاط القوة والضعف في نشاط المشروع، بل تمتد وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء الاتجاهات المستقبلية للمشروع.

نجد أن نجاح عملية التحليل المالي يتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل المالي، ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات المستخدمة وكذلك ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه[1].

المطلب الثاني: منهجية وخطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

ويمر التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول للنتائج المرجوة، ولكي يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المستفيدة منه.

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

[1]- وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 04.

1-**الحصول على خطاب التكليف:** يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته[1].

2-**تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة[2].

3-**تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

4-**تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف :** في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:

- ✓ دقة المعلومات وكفايتها وملائمتها للتحليل؛
- ✓ كفاية إجراءات التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات؛

5-التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية.

6-**اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

7-**إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 39.

[2] – محمود وعبد القادر :التحليل المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، غير منشورة، السنة الجامعية 2004-2005، ص17

على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي[1].

8-**التوصل إلى الاستنتاجات** :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

9-**صياغة التقرير**: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

إن التحليل المالي يثير اهتمام العديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:

1-إدارة المؤسسة:

يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ التخطيط لفترات مالية مقبلة؛
- ✓ تقييم كفاءة العمليات الإدارية ونشاطها والتعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي؛
- ✓ مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى؛
- ✓ اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة[2]؛
- ✓ تحليل نسب ربحية المؤسسة؛
- ✓ تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة؛
- ✓ الرقابة وتقييم الأداء من حيث الإجابة على الكثير من الأسئلة لاتخاذ القرار السليم والصحيح؛
- ✓ تقييم كفاءات إدارات الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 25.

[2] – عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 53.

✓تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء؛

✓كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة[1].

2-الموظفين والمستخدمين في المؤسسة:

✓يستفيد العامل في المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:

✓تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها؛

✓إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع المواطنين دوما إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل؛

✓إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية[2]

3-**أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:** يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:

✓تحليل كفاءة عمليات المنشأ قصير الأجل أو طويلة الأجل؛

✓تحليل نسبة تحقيق المنشاة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛

✓تحليل نتائج سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛

✓تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة؛

✓تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛

✓تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة؛

✓تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفشل.

---

[1]- رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص: 42.

[2] - وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص: 25.

4-**أصحاب الديون على المؤسسة:** يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها[1]؛
- ✓تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- ✓تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛
- ✓تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على الشراء[2].

5-**المؤسسات الحكومية:** تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓الرقابة على أداء المؤسسة وتماشيه مع القوانين والأنظمة المعمول؛
- ✓تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- ✓تحليل سياسة المؤسسة التسعيرة والبيعة والتأجيرية.

6-الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق النقدية: يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓تحليل التغيرات على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛
- ✓مراقبة ومتابعة الأوراق المالية السائدة وتأثيرها لشراء أفضل استثمار.

7-**الأجهزة الضريبية:** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبي[3].

8-**البنوك وغيرها من المؤسسات المالية:** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.

---

[1] – عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص:55.

[2] – المرجع نفسه، ص: 59.

[3]– عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 61.

الفرع الثالث: استخدامات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

1-التحليل الائتمانئ :

يقوم بهذا التحليل طالب الائتمان أي المقرضون(الفرد أو شركات الأعمال) بهدف التعرف عن الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

2-التحليل الاستثماري:

يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قيس ربحية وسيولة المنشأة.

3- تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة التي سيتم شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج[1].

4- التخطيط المالي:

التخطيط المالي هو علم له قواعد ومعايير يعتمد على التنبؤ لما سيكون عليه المستقبل مع مراعاة تحليل الماضي واخذ بعين الاعتبار تجنبا لتكرار الأخطاء في المستقبل وهو من أهم وظائف الإدارة في أي مشروع اقتصادي لان نجاح المشروع أو فشله في تحقيق أهدافه يعود إلى مستوى التخطيط[2].

---

[1]- عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي إدارة البركة للنشر والتوزيع،** الأردن، عمان، 2007، ص150-157.

[2]- عليان شريف وآخرون، المرجع السابق، ص301.

5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة وإجراء التحليل اللازم عليها، بإتباع أدوات تحليلية مناسبة[1].

6- تحليل تقييم الأداء:

تعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم هي كما يلي:

6-1-إدارة المؤسسة:

تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي لغرض تحقيق الأهداف التالية:

- ✓قياس سيولة المنشأة.
- ✓قياس ربحية المؤسسة.
- ✓تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها.
- ✓اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- ✓معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في القطاع نفسه.

6-2- المستثمرون:

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الإغراض التالية:

- ✓دراسة قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القدرة الايرادية في المؤسسة لتحقيق المبيعات.
- ✓معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة (المنشأة) أو قدرتها على توفيرها في الظروف العادية لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.

[1]- وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص20.

المطلب الثالث: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي :

الفرع الأول: إدارة الائتمان المصرفي :

هو القدرة الذاتية على تجميع واستعمال رؤوس الأموال بالاقتراض أو السلف، أي كل ما يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال الاستلافية والمقترضة فقط، ومن أشكاله القرض، سلفه الدفع من تحت الحساب، عمليات الخصم، عمليات الائتمان بالضمان المصرفي، الائتمان ألإيجاري.

الفرع الثاني: التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان :

يقصد بإدارة الائتمان أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى تحسين أرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها[1].

تعتمد البنوك في تسيير الائتمان على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على البنوك.

أولاً: التحري المصرفي :

قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1-تحضير وإجراء مقابلة مع طالب القرض : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته، ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية

[1]- نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص: 470.

المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية، وهو ما يساعد سؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح[1].

2- المصادر الداخلية من البنك : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق هلم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك؛
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

3-المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية وقدرتهم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر[2].

4-دراسة وتحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معني؛ وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد[3].

---

[1]-ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 450.

[2]- المرجع نفسه، ص 451.

[3]-ليازيدي نبيلة: **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص: 64، 65.

ثانيا:الاعتماد على الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

1- طلب الضمانات المالية: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقييم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل؛ حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ-الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

ب-الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معني يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

ج-تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد، كون أن تغطية الائتمان احتمالياً ذلك ما يجعله موضع تأميني[1].

د-الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي، وعموماً ينبغي على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ بعين الاعتبار:

-أن تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

-كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى[2].

2- التركز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة

---

[1] - M.Remilleret **:les suretés du crédit et Clet Banque**, Paris 1983, p p 17-18.

[2]- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 89.

مركزه والامتناع عن تقدميه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر ينبغي الحد والتقليل منها من خلال:

- ✓ طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
- ✓ كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً لجنة بازل للملاءة المصرفية، ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات مما يكفل جودة الأصول القائمة[1].

ثالثاً: الاعتماد على الأسلوب العلاجي :

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها، ويقوم هذا الأسلوب على التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة، وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- ✓ إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
- ✓ الاستمرارية في متابعة ومعاجلة الائتمان؛

وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكرب حصيلة ممكنة من المستحقات.

الفرع الثالث: مؤشرات ونسب التحليل المالي المستخدمة في منح الائتمان :

أولاً- مؤشرات التوازن المالي:

يرتكز التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مؤشرات:

1-رأس المال العامل:

---

[1]- Amour benhalim : **pratique des techniques bancaire**, édition Dahleb Alger ,1997, P 58.

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة[1].

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية : يُعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي [2]:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

أ- **أنواع أس المال العامل** : يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي :

- **رأس المال العامل الدائم أو الصافي:** يحسب وفق القوانين التالية:
  - أمـوال دائمــة – أصول ثابتة.
  - أصول متداولـة – ديون قصيرة الأجل.
  - الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل.
- **رأس المال العامل الإجمالي** : يحسب كما يلي :

مجموع الأصول المتداولة.

مجموع الأصول – الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

- **رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي :**

رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة.

---

[1]– J.Pitverdier ,**la finance d' entreprise**, 1993 , P 77.

[2] –سعداوي موسى، **محاضرات في التسيير المالي للسنة الثالثة علوم التسيير**، سنة 2002 – 2003.

الأموال الخاصة – القيم الثابتة.

أصول متداولة – مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية :

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل
- رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.
- مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

2– احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون.ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات، ويحسب BFR كالتالي:

BFR = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

3– الخزينة T: تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وتتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

سندات الخزينة: يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

خصم الأوراق التجارية: وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة.

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.

الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

السلفيات المصرفية.

السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل.

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول – الخصوم.
- رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.
- قيم جاهزة – تسبيقات.

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته :

✓ رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل الخزينة ⟸ >0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

✓ رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل الخزينة ⟸ <0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

✓ رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل الخزينة ⟸ =0 : أي الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة

عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

ثانيا: النسب المالية المستخدمة في منح الائتمان المصرفي:

هناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، منها :

1- نسب الهيكلة: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:

نسبة الأصول الثابتة : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة الأموال الخاصة: تستخرج من خلال النسبة التالية : الأموال الخاصة

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الخصوم}}$$

نسبة الديون: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

2- نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة السيولة العامة: تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأموال المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

نسبة السيولة المختصرة: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة – قيم الاستغلال}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

نسبة السيولة الفورية: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

3- نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي :

المردودية الاقتصادية : تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

المردودية المالية: وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المردودية التجارية: وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال العامل الدائم:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة: تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

4- نسب التمويل :

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ومن أهم هذه النسب :

نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عموميات حول التحليل المالي أما المبحث الثالث كان حول إدارة الائتمان والتحليل الائتماني وأهم المؤشرات والنسب المستخدمة في التحليل الائتمانيين ومن خلال العرض السابق يتضح لنا مدى مساهمة القروض بأنواعها في التنمية الاقتصادية كما يتضح لنا أن التحليل المالي يوضح لنا نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض وذلك من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالى.

الفصل الثاني

دراسة حالة قرض استثماري بالقرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وإدارة منح الإئتمان من طرف البنوك الجزائرية وتجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول البنك وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه دراسة عامة لملف منح قرض استثمار والمراحل التي يمر بها، أما المبحث الثالث فكان دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA بالمسيلة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري وأهدافه

الفرع الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري[1]

نشأ القرض الشعبي الجزائري وفق المرسوم 366/66 بتاريخ 1966/12/29 برأس مال قدره 15 مليون دج، وقد ورث نشاطات كانت تمارس من طرف البنوك الشعبية "البنك الشعبي التجاري، والبنك الشعبي الصناعي "، المتواجدة في الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة بالاضافة الى بنوك أجنبية اخرى مثل: بنك الجزائر– مصر، شركة مرسيليا للقرض والمجموعة الفرنسية للقرض.

قيد بنك القرض الشعبي الجزائري في السجل التجاري تحت الرقم 803 ب 84 تبعا للقوانين المرتبطة بالاصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية والاقتصادية، وكان القرض الشعبي وراء ولادة بنك التنمية المحلية سنة 1985 عن طريق التنازل عن 40 وحدة وتحويل 550 عامل وإطار و980 ألف حساب للقرض الشعبي الجزائري عدة مهام تنموية في قطاع بناء الاشغال العمومية والري وقطاع الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة والحرف والاتصالات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة إلى أنه بنك يقوم بعمليات القرض وإستقبال الودائع، كما له حصص فى رأسمال المؤسسات ويقوم ببيع وشراء القيم المنقولةوغيرها من الأمور وتطبيقا للقانون 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية يعود رأسمالها لملكية الدولة، تعمل البنوك العمومية بما في ذلك القرض الشعبي تحت وصاية وزارة المالية، كما سبق وإن ذكرنا أن بنك القرض الشعبي الجزائري بدأ برأسمال قدره 15 مليون دج، لكن تطور فيما بعد كالآتي:

- سنة 1992: 5,6ملياردج.
- سنة1994: 9,31ملياردج.

[1]– وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- ❖ سنة1996: 13,6 مليار دج.
- ❖ سنة2000: 21,6مليارد ج
- ❖ سنة2004: 25.3 مليار دج
- ❖ سنة2009: 29.3 مليار دج

وبعد تلبية جميع شروط التأهيل المنصوص عليها في قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990، حصل بموجبه القرض الشعبي الجزائري على الإعتماد في 07-04-1997 من طرف مجلس النقد والقرض، وأصبح البنك الثاني المعتمد في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري(BNA)

الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري[1]

هو عبارة عن مؤسسة مالية وتجارية تساهم في تنظيم الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق الإدخار والإستثمار، فعندما تكون كتلة نقدية كبيرة في السوق ولا يقابلها إنتاج (تضخم) يتم تجاوز هذه الظاهرة المضرة باقتصاد السوق، حيث تلجأ الحكومة للبنوك وعلى رأسهم البنك المركزي لرفع نسبة الفائدة على الادخار، وبالتالي تشجيع الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساهم في تسهيل التعامل بين الأشخاص سواءا كانوا طبيعيين أو معنويين (شركات).

الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للوكالة: تتمثل أهداف الوكالة في:

- ❖ رفع مكانتها بين البنوك الأخرى وإحتلالها مركز بين البنوك وذلك بكسب فئات (رجال الأعمال: مستثمرين) لزيادة حجم نشاطها.
- ❖ تدعيم الحافظة التجارية للوكالة بإعطاء أهمية لزبائن شركات التأمين والهيئات العقارية.
- ❖ تحسين المردودية وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للاستقبال ونوعية الخدمة.

[1]– وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

❖ إعادة النظر في سياسة الأجور وذلك بتحسين ظروف عمل العمال، وإعطاء أهمية كبيرة وتقديم خدمات وقروض تدخل في إطار الحياة الاجتماعية للمواطنين كقروض السكن وقروض الإستهلاك.

❖ كما تطمح للزيادة في مساهماتها لدى المؤسسات المالية الوطنية والعالمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

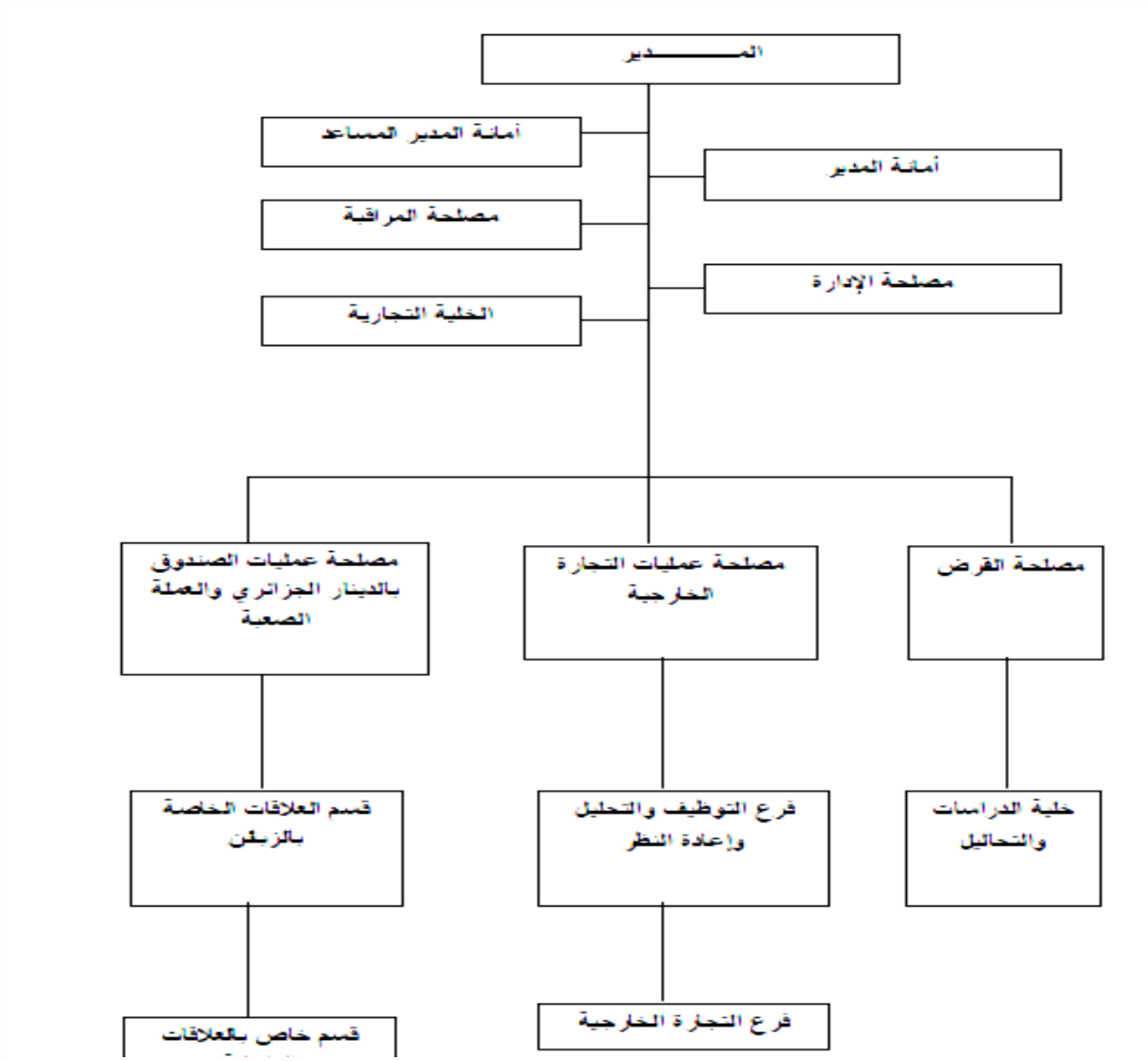

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

الفرع الثاني: تقديم مصالح الوكالة[1]

1-**المديرية:** يمثل هذا المنصب أعلى هيئة في الوكالة بإعتبارها مصدر كل القرارات الهامة وتشمل كل من: المدير، الأمانة(السكرتارية)، نائب المدير.

أ-المدير: يعين من طرف المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري حيث يجب أن يكون ملما بجميع الأعمال التى يقوم بها رؤساء المصالح، ومن الأحسن أن يكون قد أدرج في عمل كل مصلحة ومن مهامه مايلي:

- ✓ السهر على تطبيق القوانين الداخلية.
- ✓ السهر على تطبيق التنظيم المعمول به.
- ✓ توزيع المهام على رؤساء المصالح.
- ✓ التكفل بالمهام الادراية.
- ✓ هو المسؤول الأول على الأخطاء التى ترتكب من طرف الموظفين.
- ✓ تحرير تقرير الميزانية والنشاط الشهري.
- ✓ مراقبة العمليات الداخلية التى يقوم بها الموظفين.
- ✓ الحرص على إرسال جميع المراسلات التى تأتي من الخارج.
- ✓ الممثل الأول للمؤسسة في الاجتماعات.
- ✓ إمضاء كل الوثائق الرسمية والكشوفات.
- ✓ تعيين المستخلف في حال غيابه.

ب-الأمانة: تمثلها الأمينة وهى موظفة بالمؤسسة تختص بأعمال مكتب المدير، ودورها يتمثل في مساعدة المدير فى تأدية عمله إذا لزم، على من يرشح لهذه الوظيفة أن يكون ذو صفات معينة ويكون ناجحا في عمله ومن مهامها نذكر:

- ✓ حفظ البيانات لمواعيد المدير وتنبيهه كلما حل موعد منها مستعينة بمذكرة.
- ✓ دراسة المواضيع التى يكلفها المدير بدراستها واعداد تقارير وافية عنها.

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- ✓ حفظ المستندات والأوراق الخاصة بمكتب المدير في ملفات ووضعها في أماكن الحفظ المعروفة ليسهل تقديمها عند الطلب.
- ✓ تنظيم عملية مقابلة الزائرين بطريقة تساعد على تحسين توزيع وقت المدير.
- ✓ تحرير الرسائل البسيطة.
- ✓ تنظيم الاجتماعات والاتصال برؤساء المصالح.

ج-**نائب المدير:** يقوم مقام المدير في حالة غيابه من مهامه ما يلي:

- ✓ مساعدة المدير في أداء مهامه.
- ✓ التنسيق بين المصالح.
- ✓ المدير يراقب المهام الإدارية ونائب المدير يتكلف بالأشغال.
- ✓ عند غياب أحد رؤساء المصالح يقوم مقامه نائب المدير.
- ✓ وفي كثير من الأحيان يمثل البنك في حالة الدعوات أو الاجتماعات مع الإدارات المحلية.
- ✓ استقبال الزبائن الزائرين.

2-**مصلحة الادارة والمراقبة:** تحتوي على:

- ✓ أمين كتابة يعمل مع جميع المصالح.
- ✓ أرشيفي يقوم بتنظيم الأرشيف وفقا لطرق الترتيب والتصنيف المعروفة منها: الأبجدية العددية والزمنية.
- ✓ رئيس مصلحة المستخدمين.
- ✓ رئيس قسم الموظفين.
- ✓ رئيس قسم المراقبة.
- ✓ مجلس معلومات بالاعلام الآلي.

3-**مصلحة الأمن والصيانة:** وتعمل على المحافظة وصيانة الآلات، تحفظ السير التقني والاستغلال الأمثل للمعدات الالكترونية، كما تحافظ على الأمن الداخلي للمؤسسة سواء لمصالحها أو عمالها، كما تختص بجانب النظافة...الخ.

4-**مصلحة الحافظة:** تتكون من قسمين التحصيل والخصم، هذه المصلحة مسؤولة عن استقبال القيم المالية(شيكات وكمبيالات) ومعالجتها ومراقبتها من حيث: المبالغ، التظهير والطوابع وتظم هذه المصلحة: رئيس مصلحة الحافظة، رئيس قسم التسليم، وكيل القطع، رئيس قسم المخاطر.

5-**مصلحة القروض:** يستقبل هذا القسم الملفات المتعلقة بطلب القرض حيث يستلزم أن يكون هذا الملف كاملا، عندئذ يقوم المكلفون بالدراسة، وهم إطارات يعملون بالوكالة بدراسة الملف ثم يوجهه هذا الأخير إلى لجنة القرض لإعطاء الرأى أو القرار، وبعدها يحول إلى مجموعة الاستغلال لإبداء الرأي أو قرار منح الزبون القرض.

عند استقبال رخصة القرض تقوم خلية الدراسات والتحليل بجمع الضمانات وتعبئة القرض، بعد ذلك تبقى متابعة الالتزامات سارية يعمل فيها: رئيس قسم القرض والتعهدات، وموظفين مكلفين بالدراسات.

6-**مصلحة الشؤون القانونية:** حيث يقوم هذا القسم بجميع الاجراءات القانونية لاسترجاع الدين لدى الزبائن، حيث تحاول الوكالة استرجاع هذا الدين بالطريقة الودية والمصالحة وإذا تعذر عليها ذلك تتبع أساليب قضائية.

7-**مصلحة التجارة الخارجية:** تحتوي على رئيس مصلحة الشؤون الخارجية مكلف بالدراسات (التحليلات)، رئيس قسم التوظيف، الإحصاء، مكلف بالحسابات.

8-**قسم المكلف بالصرف:**

قسم الآلة الكاتبة، التوطين وهي إعطاء رقم تسلسلي للعمليات الخاصة بالتجارة الخارجية والقيد في سجل خاص يحتوي على إثنان وعشرون رقم مقسمة إلى ستة أقسام:

- ✓ **التحويلات:** من صلاحيات المديرية العامة لمصلحة الشؤون الخارجية.
- ✓ **تسيير العقود:** حيث يقوم هذا القسم بدراسة كل الشروط العقود والبحث فيما اذا كانت تحتاج إلى تعديل أوبعض الاضافات في بنودها، وذلك لحماية مصالح الزبون والمؤسسة، مع العلم أن كل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية مراقبة من طرف البنك.

✓ العمل على التأمين والإشراف على عمليات التصدير حتى تؤول إلى نهايته وهذا مايقوم به قسم الإسترجاع الحر.

9-مصلحة الصندوق: يشرف عليها رئيس المصلحة ونائبه بالإضافة إلى موظفين أخرين مسؤولين جميعا عن استقبال الزبائن والسماع لإنشغالاتهم وتنفيذ أوامرهم.

أخيرا تدعم هذه المصلحة بتقنية جديدة متطورة(المقاصة الالكترونية)، الهدف منها إختزال وربح الوقت في تحصيل وتسديد شيكات الزبائن، تتكون هذه المصلحة من صندوقين لإيداع وسحب العملة المحلية والأجنبية، قسم التحويلات من حساب إلى حساب لدى نفس الوكالة ومن وكالة إلى وكالة لدى القرض الشعبي الجزائري، وبين وكالة أخرى خارج القرض الشعبي الجزائري قسم المقاصة، وفتح الحسابات بجميع أنوعها، وكذا تسييرها.

10-خلية التنشيط التجاري: ومن أعمالها ترقية المبيعات وجلب كبار التجار والمتعاملين.

الفرع الثالث: العمليات التى تتم على مستوى الوكالة:

يمكن إدراج العمليات التى تتم على مستوى الوكالة:

- ❖ عمليات خاصة بقسم الصندوق.
- ❖ عمليات خاصة بقسم المقاصة.
- ❖ عمليات خاصة بقسم التحويلات.
- ❖ عمليات خاصة بقسم الحافظة.
- ❖ عمليات خاصة بقسم القروض.

1-عمليات خاصة بقسم الصندوق:

إن أهم نشاطات البنك التى تحتوي على منزلة هامة فيه هو الصندوق، ومن أهم عملياته الإيداعات النقدية وعمليات السحب نقداً.

أ/صندوق الإيداع: هى الإيداعات للأموال التى تتم عن طريق صاحب السحب، أو من طرف أشخاص آخرين قدمت لهم خدمات من طرف صاحب الحسابات وكانت له عمولة جراء ذلك

توضع في حسابه، حيث تتم عملية الإيداع أولاً بتحرير وثيقة خاصة تدعى تفصيل (تجزئ) نقدي تحتوي على نسختين، حيث يتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالشخص المودع أو صاحب الحساب، ويتم التأكد من المبلغ الظاهر على الوثيقة مع المودع أو صاحب الحساب ويتم التأكد من المبلغ الظاهر على الوثيقة مع المبلغ المودع من طرف عامل الشباك الذي يحتفظ بنسخة ويؤشر على النسخة الثانية ليتم ادخال القيمة المودعة في حساب الزبون عن طريق الحاسوب، وبعدها يستلم وصل الإيداع لصاحب الحساب، كما يحتفظ المسؤول عن الصندوق بنسخة أخرى مرفوقة بنسخة تفصيل نقدي (طلب بالدفع).

ب/صندوق السحب: هذه العملية تتم عن طريق صاحب الحساب نفسه أو عن طريق شخص أخر يفوضه صاحب الحساب، مع التحقق من توقيع الشيك باللجوء إلى بطاقة التوقيع التى حددت ساعة فتح الرصيد يمكنه تغطية الشيك.

2-عمليات خاصة بقسم المقاصة:

يقوم هذا القسم بعملية استقبال الشيكات، السندات، التحويلات المالية وتصنيفها حسب كل بنك حيث توجد غرفة المقاصة بالبنك المركزي وتتم العملية بين مختلف البنوك كون أن لكل بنك حسابه لدى البنك المركزي.

3-عمليات خاصة بقسم التحويلات:

التحويلات هى عمليات يتم من خلالها تلقي البنك أمر من الزبون بتحويل مبلغ معين من حسابه الأول إلى حساب أخر له أو لصالح شخص أخر.

أ/التحويلات العادية: تتمثل في:

- تحويلات من حساب إلى حساب أخر في نفس البنك مثل: تحويل من حساب السيد(س) إلى حساب السيد (ع) في نفس الوكالة.
- تحويل من الوكالة إلى وكالة لنفس البنك (القرض الشعبي الجزائري).

ب/تحويل إلى الخزينة: يتعامل البنك مع الخزينة وذلك بفتح حساب خاص به في الخزينة.

ج/تحويل إلى مركز الصكوك البريدية: وذلك بفتح البنك حساب فيه.

4-عمليات خاصة بقسم الحافظة:

تتكون من قسمين: التحصيل والخصم، وهو مكلف بإستقبال الشيكات ومختلف السندات التجارية الخاصة بها.

أ/الخصمEscompte

إن المتعاملين يلجؤون لغرض إثبات ديونهم إلى الانحياز لتحرير الأوراق التجارية الكمبيالات، السند الأذني، وحامل الورقة (المستفيد) يجب أن ينتظر الميعاد المقرر في الورقة لكي يستوفي دينه، هذا الأمر ملرم بالوفاء في الميعاد بموجب توقيعه على نفس الورقة، وهذا من حيث المبدأ لكن ضروريات الحياة العملية كثيرا ماتجعل حامل الورقة محتاجا إلى المال لتسوية مدفوعاته، لكن لا يجد المال الجاهز بين يديه ويملك مالا مجمدا متمثلا في ورقة تجارية فالخصم هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود وهكذا تعتبر قرضا وخصما في آن واحد.

ب/التحصيل: هو الدفع أو استرجاع قيمة الورقة التجارية في تاريخ الإستحقاق مقابل خصم البنك لمصاريف التحصيل والتي تعتبر كفوائد للبنك.

5-عمليات خاصة بقسم القروض: يشمل هذا القسم الملفات المتعلقة بطلب القرض، حيث أنه يعتبر العمل الأساسي لهذا القسم وهو القسم الرئيسي الذي يقوم بإعطاء مبالغ مالية للزبون في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى مقابل فائدة، ونشير لأهمية القروض التي يقدمها البنك ومدى مساعدتها في تكوين تحقيق الموارد اللازمة للبنك وإحتمال وقوع عدة مخاطر ودور القروض في التمويل في البلاد وتدعيم الاستثمار والتقدم الاقتصادي وبإعتبارها أحد العناصر المهمة في البنك التي تتركز عليها الدولة ونحن في مرحلة اقتصاد السوق ومرحلة الاستغلال.

المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار

في هذا المبحث سنقوم بدراسة ملف مؤسسة إنتاج أغذية الأنعام من خلال وثائقها المقدمة لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

الفرع الأول: دراسة ملف قرض الاستثمار:

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- ✓ تقديم المشروع؛
- ✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛
- ✓ إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع؛
- ✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.
- ✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع[1].

1-**مكونات ملف القرض:** صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ-ملف إداري: ويتمثل في وثائق إدارية.

ب-الملف التقني: يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والذي يحتوي على الوثائق التالية:

الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة النشأة؛

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لسنتين قادمتين [1]؛

- ✓ جدول إهتلاك القرض ؛
- ✓ مخطط تمويل المشروع ؛
- ✓ مخطط الأعمال أو الأشغال (**plan ou cahier de charge**).

2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات(البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.)

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر وذلك على النحو التالي:

أ-مستوى الوكالة: الحد الأقصى (2.000.000 دج إلى 4.000.000دج)؛

ب -مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى (8.0000.000دج)؛

ج-مستوى المديرية المركزية للقرض؛

د-اللجنة المركزية للقرض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة.[2]

---

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

[2]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

الفرع الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1- الدراسة الاقتصادية:

العامل البشري: الدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة والتي تعتمد أساساًعلى مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه.

العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.[1]

العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض...الخ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة[2].

2- الدراسة الفنية:

يقصد بها تنظيم وتحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات وتطورها أدوات وطرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعته، هل هو كمالي، تنافسي، ضروري، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

[2]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد[1].

3- الدراسة المالية:

بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة في البنك تسجل على استمارات تدعى**ST44** .

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ؛

❖ **حساب رأسمال العامل (FR) وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:**

- ✓ إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول؛
- ✓ إذا كان FR سالب يتم رفض القرض؛

❖ **حساب احتياج رأسمال العامل (BFR)حيث إذا كان:**

- ✓ BFR سالب يعني تمويل ذاتي؛
- ✓ BFR موجب يعني تمويل من الآخرين؛

❖ **حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك:**

- ✓ رقم الأعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية؛
- ✓ القدرة على التمويل الذاتي: نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاك.
- ✓ مدة استرداد القرض= قيمة القرض/ متوسط التمويل الذاتي؛
- ✓ مدة استرداد قيمة المشروع.[2]

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

[2]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

المطلب الثاني: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على:

- ✓ نوع القرض المطلوب ؛
- ✓ مبلغ القرض؛
- ✓ سعر فائدة على القرض؛
- ✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه.

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7سنوات؛
- قروض طويلة المدى 10 سنوات ؛
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

سعر الفائدة على القرض:

أ-**قرض استثماري:** يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر بـ5,25%، وإن كانت طويلة الأجل تقدر بـ5,75 %.

ب -قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة5,75 %؛
- تسبيقات المخزون7,75% ؛
- خصم تجاري 7,50 %؛
- قروض موسمية والتغطية على الحساب والتسبيق على الفواتير. 7,50 %

طريقة التسديد:

في حالة قرض استثماري يقوم البنك بتحديد فترة سماح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل ستة أشهر من المدة المتبقية بعد السماح؛

في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA

تعتبر القروض الاستثمارية مهمة جداً وذلك لضخامة مبالغها، طول مدتها وتعدد مخاطرها لذلك فإن دراسة أي ملف متعلق بقرض استثماري تمر بثلاث مراحل:

أولا: الدراسة التقنية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض.

ثانياً: دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض

ثالثاً: نتيجة دراسة ملف القرض.

والمشروع الذي ستتم دراسته يتمثل في وحدة إنتاج أغذية الأنعام.

المطلب الأول: الدراسة التقنية الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض

حيث يتم ملء الملف التقني الاقتصادي من طرف طالب القرض والملف يحتوي على:

الفرع الأول: معلومات عامة حول المشروع

حيث يشمل هذا الفرع المعلومات العامة والمتعلقة بالمشروع.

أولا: تقديم المشروع

وينقسم تقديم المشروع إلى:

أ-المستثمر

اللقب: *******

الإسم: *******

تاريخ ومكان الميلاد: *******

ابن (ة): وإبن (ة): ******* *******

الحالة العائلية: *******

العنوان: *******

الشهادات أو الخبرة المهنية *******

ب-معلومات خاصة:

تسمية المشروع:مؤسسة حضنة ميت.

الصيغة القانونية: شركة ذات مسؤولية محدودة ذات شخص واحد.

نوعية النشاط: الذبح والقطع الصناعي للحوم القصابة.

الموقع: منطقة مزرير- المسيلة.

2-معلومات عامة:

حيث تحتوي هذه المعلومات على ما يلي:

طبيعة المشروع: الذبح والقطع الصناعي للحوم القصابة.**موقع تواجد المشروع:** المسيلة.

المساعدات المتحصل عليها: الاستفادة من الإعفاء منTVA الخاصة بالتجهيزات في إطار جهاز ANDI والإعفاء الجمركي أيضاً.

ثانياً: تأثير المشروع على المحيط البيئي والاقتصادي

أ-تأثير المشروع على المحيط البيئي:

المشروع ليس له أضرار بيئية.

ب-تأثير المشروع على الميدان الاقتصادي:

هذا المشروع يخلق فرص عمل ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

ج-رقم الأعمال التقديري أو المتوقع:

الجدول 1: الأعمال التقديري أو المتوقع للسنتين القادمتين: الوحدة: %

السنة الأولى	السنة الثانية
122642000	159434600

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفرع الثاني: التكلفة المحتملة والضمانات المقدمة:

يحتاج المشروع إلى تمويل وهو الأمر الذي يجعل منه تكلفة يجب حسابها ومقارنتها بالضمانات المقدمة.

أولاً: تكلفة تمويل المشروع المحتملة

تتمثل تكلفة تمويل المشروع مالياً في إجمالي الأموال الموجهة لهذا الغرض وتتمثل في:

المساهمة المالية للمستثمر.....131600000.....	%75
قرض من الوكالة.....28500000.....	% 25
التكلفة الإجمالية للمشروع.....174062000.....	%100

ثانياً: الضمانات وتتمثل الضمانات المقترحة في:

- رهن وحدة انتاج للبنك بدرجة أولى.
- رهن مسكن شخصي للبنك بدرجة أولى.
- تأمين الأخطار المهنية.

المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض

تركز هذه المرحلة حول دراسة وتحليل مختلف الوثائق المالية المكونة للملف المالي وهي كالتالي:

1-**الميزانية الافتتاحية.**

2-الميزانية المحاسبية أو التقديرية (للسنتين القادمتين 2021 و2022).

3-جدول حسابات النتائج التقديري للسنتين القادمتين 2021 و2022.

حيث تظهر الميزانية الافتتاحية لهذا المشروع على النحو التالي:

الجدول 2: الميزانية الافتتاحية: الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
اراضي	120000000	**أموال خاصة**	**131600000**
منقولات اخري	40100000	**نتيجة خارج الدورة**	**7593698.97**
امتيزات ثابتة	1800000	**اموال صافية اخري**	**5841306.90**
		ضرائب	610434.38
العملاء	10062000	**قروض بنكية**	26466000
الخزينة	2100000	**ديون أخرى**	1950559.75
المجموع	174062000		174062000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفرع الأول: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين 2021 و2022:

تعتبر الميزانية التقديرية للسنتين الأولى لإنطلاق النشاط مهمة جداً بالنسبة للبنك، إذ أنها تعطي الصورة التوقعية للمشروع في حال قيامه، ذلك خلال المدة القانونية للقرض الممنوح لهذا المشروع، لذلك كان لزاماً على طالب القرض إدراج هذه الوثيقة المحاسبية ضمن الملف المالي المرفق في طلب القرض، وبعد القيام بترتيب وتبويب العناصر المحاسبية بما يتلائم وحاجة البنك تحصلنا على الميزانية التقديرية للسنتين الأولى للنشاط والتي ظهرت وفق الشكل التالي:

الجدول 3: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين جانب الأصول

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول الغير متداولة	161300000	.161900000
اراضي منقولات اخري امتيازات	120000000	120000000
ثابة	40100000	40100000
	1200000	1800000
الأصول المتداولة	8385000	10062000
قيم قابلة للتحقيق		
العملاء	8385000	10062000
الخزينة	1800000	2100000
مجموع الأصول	171485000	174062000

الجدول 4: الميزانية التقديرية للسنتين القادمتين جانب الخصوم: الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	141934619	145035005.87
	131600000	131600000
	5841306.97	7593698.97
	4493313	5841306.90
خصوم الغير جارية	28500000	26466000
القروض المصرفية	28500000	26466000
الخصوم الجارية	1050379.70	2560994.13
الضرائب	71471	610434.38
ديون أخرى	978908	1950559.75
الخزينة	000	000
مجموع الخصوم	171485000	174062000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول 5: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول: الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول الغير متداولة	161300000	.161900000
الأصول المتداولة	10185000	12162000
قيم قابلة للتحقيق	8385000	10062000
قيم جاهزة	1800000	2100000
مجموع الأصول	171485000	174062000

الجدول 6: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم: الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الدائمة	141934619	145035005.87
الديون القصيرة الأجل	28500000	26466000
ديون الاستغلال	1050379.70	2560994.13
مجموع الأصول	171485999.60	174062000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

أولاً: نسبة هيكلة الأصول والخصوم

بعد أن قمنا باعادة تبويب كل البيانات في شكلها العام والمختصر أصبح بالإمكان حساب مختلف النسب المتعلقة بالمؤسسة.

1-حساب نسب هيكلة الأصول:

الجدول 7: نسب هيكلة الأصول الوحدة %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول الثابتة	93.01	94.06
الأصول المتداولة	6.99	5.4
مجموع الأصول	100	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

2-حساب نسب هيكلة الخصوم:

الجدول 8: نسب هيكلة الخصوم الوحدة %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	82.77	83.32
الديون	17.23	16.68
مجموع الخصوم	100	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

3-اعداد الميزانية الوظيفية للسنتين 2021 و2022

الجدول 9: الميزانية الوظيفية جانب الاصول

الاصول	السنة الاولى	السنة الثانية
الاستخدمات المستقرة	161300000	161900000
استخدامات الاستغلال	8385000	10062000
استخدمات الخزينة	1800000	2100000
مجموع الاصول	171485000	174062000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

الجدول 10: الميزانية الوظيفية جانب الخصوم

الخصوم	السنة الاولى	السنة الثانية
الموارد الدائمة : -راس المال الخاص - قروض بنكية	170434619 28500000 141934619	171561005.87 26466000 145035005.87
موارد الاستغلال : -الخصوم المتداولة	1050379.70	2560994.13
موارد الخزينة	2850000	26466000
مجموع الخصوم	171485000	174062000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني: حساب مختلف المؤشرات المالية

1-حساب رأس المال العامل:

1-1-حساب رأس المال العامل الدائم FRNG

الجدول 11:حساب رأس المال العامل الدائم FRNG الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الدائمة	170434619	171501005.87
الأصول الثابتة	161300000	161900000
طريقة الحساب	راس المال العامل الدائم= أموال دائمة-اصول ثابتة	
FRNG	9134619	9601005.87

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب ومتزايد تدريجيا ففي السنة الأولى كان 9134619 دج ليتزايد باستمرار ليصل أقصاه في السنة الثانية حيث بلغ 9601005.87 دج

مما يفسر أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، كما أنه للمؤسسة هامش ضمان للأموال الدائمة من القيم الثابتة وهي قادرة على تغطية الاصول الثابتة.

1-2-حساب رأس المال العامل الخاص:

الجدول 12: حساب رأس المال العامل الخاص الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	131600000	131600000
الأصول الثابتة	161300000	161900000
طريقة الحساب	راس المال العامل الخاص= أموال خاصة-اصول ثابتة	
رأس المال العامل الخاص	-29700000	-30300000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال الخاص كان سالباً في السنة الأولى بمبلغ 29700000- دج أما في السنة الثانية كذلك كان سالبا على التوالي بمبلغ 30300000- دج

وهذا يُفسر ويدل عى أن الأموال الخاصة غير قادرة على تغطية الاصول الثابتة وهذا مما يلزم المؤسسة على البحث على مصادر تمويل اخرى كلجوء للائتمان المصرفي.

1-3-حساب رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول 13: حساب رأس المال العامل الإجمالي الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
قيم الاستغلال	1050379.70	2560994.13
قيم قابلة للتحقيق	8385000	10062000
قيم جاهزة	1800000	2100000
طريقة الحساب	راس المال العامل الاجمالي= قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	
رأس المال العامل الاجمالي	11235379	14722994.13

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب ومتزايد في السنة الأولى فقدر بقيمة **11235379 دج** ثم تواصل في الارتفاع ليبلغ في السنةالثانية **14722994.13 دج**.وهذا يُفسر بأن المؤسسة بقدرة المؤسسة على تمويل أصولها المتداولة وتمويل نشاطاتها.

1-4-حساب رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول 14: حساب رأس المال العامل الأجنبي الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
رأس المال العامل الاجمالي	11235379	14722994.13
رأس المال العامل الخاص	-29700000	-30300000
طريقة الحساب	رأس المال العامل الأحنبي= رأس المال العامل الاجمالي – رأس المال العامل الخاص	
رأس المال العامل الأجنبي	40935379	45022994.13

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ومتزايد في السنوات الأولى ففي السنة الأولى فقدر بقيمة 40935379 دج ثم تواصل في الارتفاع ليبلغ 45022994.13 دج في السنة الثانية وهذا ما يفسر أن المؤسسة كانت تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل نشاطها وهذا ما يجبرها على الاعتماد على مواردها الدائمة في السنوات القادمة والتقليل من الاعتماد على الديون والقروض المالية مستقبلا.

2-حساب احتياج رأس المال العامل:

الجدول 15: حساب احتياج رأس المال العامل الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
احتياجات الدورة	8385000	10062000
موارد الدورة	1050379.70	2560994.13
طريقة الحساب	احتياجات راس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة	
احتياجات رأس المال العامل	7334620.30	7501005.87

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب ومتزايد تدريجيا ففي السنة الأولى كان**7334620.30 دج** ليتزايد باستمرار ليصل**7501005.87 دج في السنة الثانية.**

وهذا يُفسر أن دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، وهذا يعني أن الاحتياجات قصيرة الأجل سوف تمول إما بالاعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى أو بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

3-حساب الخزينة TN:

الجدول 16: حساب الخزينة الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
FRNG	9134619	9601005.87
احتياجات رأس المال العامل	7334620.3	7501005.87
طريقة الحساب	الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل	
الخزينة	1799998.7	2100000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن الخزينة موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **1799998.7دج** ليتزايد باستمرار ليصل**2100000 دج في السنة الثانية.**

وهذا يُفسر بتوافر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: حساب مختلف النسب المالية

أولاً: نسب السيولة

1-نسبة سيولة الأصول:

الجدول 17: نسبة سيولة الأصول الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول المتداولة	8385000	10062000
مجموع الأصول	171485000	174062000
طريقة الحساب	نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	
سيولة الأصول	4.89	5.78

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **4.89** ليتزايد باستمرار **5.78 في السنة الثانية.**

وهذا يُفسر بأن الأصول المتداولة تُغطي الأصول الثابتة.

2-نسبة السيولة العامة (التداول):

الجدول 18: نسبة السيول العامة الوحدة:%

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول المتداولة	8385000	10062000
د ق أ	1050379.70	2560994.13
طريقة الحساب	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	
السيولة العامة	798.28	392.89

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة موجبة ومتناقصة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **798.28** لتتزايد باستمرار **في السنة الثانية وبلغت 392.89.**

وهذا يُفسر بأن المؤسسة كانت تعتمد عل مواجهة ديونها قصيرة الأجل بنسبة كبيرة جداً في السنتين الأولى وفى السنة الثانية حاولت تخفيضها.

ثانياً: نسب الهيكلة

1-نسبة الأصول الثابتة:

الجدول 19: نسبة الأصول الثابتة الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول الثابتة	161300000	161900000
مجموع الأصول	**171485000**	**174062000**
طريقة الحساب	نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول	
نسبة الأصول الثابتة	**0.94**	**0.92**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة عرفت انخفاضاً في السنة الثانية ففي السنة الأول كانت 0.94 وانخفضت في السنة الثانية إلى 0.92

وهذا يُفسر بعدم مشاركة الأصول الثابتة في تكوين مجموع الأصول مقارنة بالأصول المتداولة.

2-نسبة الأصول المتداولة:

الجدول 20:نسبة الأصول المتداولة الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأصول المتداولة	**10185000**	**12162000**
مجموع الأصول	**171485000**	**174062000**
طريقة الحساب	نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	
نسبة الأصول المتداولة	**5.93**	**6.98**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت تزايداً مستمراً في ففي السنة الأولى كانت 5.93 لتصبح فى السنة الثانية 6.98

وهذا يُفسر بمشاركة الأصول المتداولة في تكوين مجموع الأصول.

3-نسبة الأموال الخاصة:

الجدول 21: نسبة الأموال الخاصة الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	141934619	145035005.87
مجموع الخصوم	171485000	174062000
طريقة الحساب	نسبة الأموال الخاصة = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم	
نسبة الأموال الخاصة	0.82	0.84

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت تزايداً مستمراً ففي السنة الأولى كانت 0.82 وفي السنة الثانية 0.84، وهذا يُفسر بأن المشروع مُول بذاته.

4-نسبة الديون:

الجدول 22: نسبة الديون الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
مجموع الديون	978908.70	1950559.75
مجموع الخصوم	171485000	174062000
طريقة الحساب	نسبة الديون = مجموع الديون / مجموع الخصوم	
نسبة الأموال الخاصة	0.57	1.22

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت ارتفاعاً مستمراً ففي السنة الأولى كانت 0.57 وفي السنة الثانية 1.22 على التوالي.

وهذا يُفسر ان المؤسسة مزالت تعتمد على الديون واشراكها فى تمويل نشاط المشروع.

الجدول 23: جدول حسابات النتائج

البيان	السنة الاولى	السنة الثانية
رقم الاعمال	122642000	159434600
انتاج التمويل	122642000	159434600
بضاعة مستهلكة	-113558250	-147625725
استهلاكات الاستغلال	-119558250	-147625725
القيمة المضافة للاستغلال	9083750	11803875
-مصاريف المستخدمين -ضرائب مؤجلة	-645840 -1226420	- 839592 - 1594346
ناتج الاستغلال الخام	7211490	9374937
نتيجة الاستغلال	7211490	9374937
النتائج المالية		
النتيجة العادية قبل الضريبة	7211490	9374937
الضرائب على الارباح	-1370183.10	-1781238.03
اجمالي الايرادات من الانشطة العادية	122642000	159434600
اجمالي المصاريف من الانشطة العادية	116800693.10	151840901.03
صافي الدخل من الانشطة العادية	5841306.90	7593698.97
النتيجة الصافية للدورة	5841306.90	7593698.97

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

ثالثاً: نسب المردودية

1-نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم:

الجدول 24: نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
رقم الأعمال الصافي	122642000	159434600
الأموال الدائمة	141934619	145035005.87
طريقة الحساب	نسبة مردودية رأس المال الدائم = رقم الأعمال / الأموال الدائمة	
نسبة مردودية رأس المال الدائم	0.86	1.09

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية رأس المال العامل الدائم عرفت ارتفاعاً ففي السنة الأولى كانت 0.86 ارتفعت في السنة الثانية إلى 1.09 على التوالي.

وهذا يُفسر بمدى تغطية رقم الأعمال المحقق للأموال الدائمة.

2-نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة:

الجدول 25: نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
رقم الأعمال الصافي	122642000	159434600
الأموال الخاصة	131600000	131600000
طريقة الحساب	نسبة مردودية الأموال الخاصة = رقم الأعمال / الأموال الخاصة	
مردودية الأموال الخاصة	0.93	1.21

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة الدائم عرفت ارتفاعاً ففي السنة الأولى كانت 0.93 وارتفعت في السنة الثانية إلى 1.21على التوالي.

وهذا يُفسر بأن أسهم وسندات المؤسسة المتداولة في البورصة عرفت أهمية وجاذبية في السنوات الأولى من طرف المستثمرين ثم انخفضت تدريجياً في السنوات الأخيرة.

3-نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة:

الجدول 26: نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
رقم الأعمال الصافي	122642000	159434600
د.ق.أ	28500000	26466000
طريقة الحساب	نسبة مردودية الأصول الثابتة = رقم الأعمال / د ق أ	
نسبة مردوديةالأصول الثابتة	4.30	6.02

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأصول الثابتة الدائم عرفت ارتفاعاً ففي السنة الأولى فكانت 4.30 وارتفعت في السنة الثانية إلى 6.02 على التوالي.

وهذا يُفسر باستخدام المؤسسة للأصول الثابتة بنسبة كبيرة في تحقيق الناتج.

4-نسبة المردودية المالية:

الجدول 27: نسبة المردودية المالية الوحدة%

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
النتيجة الصافية	5841306.90	7593698.97
الأموال الخاصة	131600000	131600000
طريقة الحساب	نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	
نسبة المردودية المالية	4.43	5.77

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية الدائم عرفت ارتفاعاً قياسياً في السنة الأولى فكانت 4.43 وارتفعت تدريجياً في السنة الثانية إلى5.77 على التوالي.

وهذا يُفسر ويدل على كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة بها.

5-نسبة المردودية الاقتصادية:

الجدول 28: نسبة المردودية الاقتصادية الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
النتيجة الصافية	5841306.90	7593698.97
مجموع الأصول	1714855000	1740620000
طريقة الحساب	نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	
نسبة المردودية الاقتصادية	0.34	4.36

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية الدائم عرفت ارتفاعاً في السنة الأولى فكانت 0.34 وارتفعت تدريجياً في السنة الثانية إلى4.36 على التوالي.

وهذا يُفسر بكفاءة المؤسسة في استغلال كل الأصول لبلوغ النتيجة.

6-نسبة المردودية التجارية:

الجدول 29: نسبة المردودية التجارية الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
النتيجة الصافية	5841306.90	7593698.97
رقم الأعمال	122642000	159434600
طريقة الحساب	نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	
نسبة المردودية التجارية	0.47	0.76

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية الدائم عرفت ارتفاعا في السنةالاولى حيث كانت 0.47 وفى السنة الثانية بلغت 0.76، وهذا يُفسر بإعطاء نسبة المردودية التجارية ضماناً لبقاء المشروع ونموه.

رابعاً: نسب التمويل :

1-نسبة التمويل الدائم:

الجدول 30: نسبة التمويل الدائم الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الدائمة	141934619	145035005.87
الأصول الثابتة	161300000	161900000
طريقة الحساب	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	
نسبة التمويل الدائم	**0.87**	**0.90**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم عرفت ارتفاع مستمر في السنة الأولى كانت 0.87 وارتفعتً تدريجياً في السنة الثانية إلى3.90 على التوالي.

وهذا يُفسر بأن المؤسسة تمول أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة.

2-نسبة التمويل الذاتي:

الجدول 31: نسبة التمويل الذاتي الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	**131600000**	**131600000**
الأصول الثابتة	161300000	161900000
طريقة الحساب	نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	
نسبة التمويل الذاتي	**0.82**	**0.80**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي عرفت تناقص مستمر في السنة الأولى كانت 0.82 وانخفضت تدريجياً في السنة الثانية إلي0.80على التوالي.

وهذا يُفسر ويدل علي انخفاض قدرت المؤسسة على تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة.

3-نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول 32: نسبة الاستقلالية المالية الوحدة: %

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الخاصة	131600000	131600000
د ط أ	28500000	26466000
طريقة الحساب	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ د ط أ	
نسبة الاستقلالية المالية	4.61	4.97

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية عرفت ارتفاع في السنة الأولى كانت 4.61 وارتفعتً تدريجياً في السنة الثانية إلى4.97 على التوالي.

وهذا يُفسر درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة عن الغير ومدى درجة مساهمتها في المشروع.

المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض

الفرع الأول: تقييم الحالة المالية للمشروع

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع(تقديريا) مقبولة.

ولاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة موجبة ومتزايدة مما يعطي أماناً أكبر لاستمرار المشروع للمؤسسة، كما لاحظنا أن الخزينة موجبة ومتزايدة وهذا الإرتفاع راجع للزيادة في القيم الجاهزة مما يضمن للمؤسسة عدم التعرض لخطر السيولة أثناء فترة النشاط.

أما بالنسبة لنسب السيولة فإن المؤسسة تتوفر على السيولة اللازمة لتسديد التزاماتها، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر، أما نسبة التمويل الذاتي تدل على تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وأن المؤسسة لم تعتمد على تمويل الاستثمارات عن طريق الديون، مما يؤكد جودة سياستها المالية.

أما عن نسب المردودية فهي موجبة مما يدل على تحسن مستوى أداء المؤسسة.

الفرع الثاني: إتخاذ القرار

انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية والتي هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض، وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون.

وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير.

الفرع الثالث: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

1-**خطر سعر الفائدة:** الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

2-**خطر عدم التسديد:** الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- ❖ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.
- ❖ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر؛.
- ❖ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقاً للشروط الصادرة في شأنها؛

- ❖ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض؛
- ❖ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض؛
- ❖ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه؛
- ❖ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال؛
- ❖ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.
- ❖ ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار أراء الزبائن ووضع شبابيك خاصة تحت تصرفهم لجمع مقترحاتهم.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساساً لبحوث لاحقة ولهذا فإننا نقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية نذكر منها:

- ❖ مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال التكنولوجيا.
- ❖ مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على التحليل المالي في منح الائتمان.
- ❖ التقنيات الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، فهو الذي يحدد المركز المالي، فهو بمثابة المرآة العاكسة للوضعية المالية للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، كما يبين قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض.

والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة، لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة، لأجل الحد من المخاطر الائتمانية التي عادة ما ترافق عمليات منح الائتمان، فتقوم إدارة البنك بدراسة طلب القرض من جميع الجوانب عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل، إضافة إلى تقديم مختلف الضمانات، ودراسة ما إذا كان هذا المشروع سيعود بأرباح على البنك أم لا، ليقرر البنك في الأخير قبول منح القرض من عدمه.

نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع دور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك، وذلك لما يكتسبه من من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل، نستطيع أن نقدم أهم النتائج على النحو الآتي :

الجانب النظري:

- ❖ للتحليل المالي أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف.
- ❖ يعد التحليل المالي من أهم أدوات التخطيط واتخاذ القرار في البنوك وحتى في المؤسسات.
- ❖ التحليل المالي يتدخل في منح القرار الائتماني من خلال دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام القوائم والنسب المالية.

الجانب التطبيقي:

- ❖ أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعتمد على الضمانات كخط دفاع أولي.

- ❖ الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القروض طويلة، وللإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول.
- ❖ توفر الضمانات لا يمنع البنك من الاعتماد على التحليل المالي كأساس لتقييم المخاطر الائتمانية.
- ❖ البنك يقتصر في تحليله المالي على استخدام بعض النسب فقط.
- ❖ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل ومدى كفاءة العميل المالية والتي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح.
- ❖ يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة.
- ❖ التحليل المالي وان كان يعتبر مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها.
- ❖ إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، وهو ما يؤكد" لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية.
- ❖ إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

ومن خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك، توصلت إلى أن دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصرت على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وباستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط وليست كلها وبذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

اختبار صحة الفرضيات:

- **يعتبر التحليل المالي أداة مناسبة وكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية** تحققت الفرضية الأولى نظراً لأن التحليل المالي المتدخل الرئيسي في عملية منح القرض من عدمه، فاعتماد البنك على النسب المالية يحدد بدقة الوضعية المالية لطالب القرض.
- **تتعرض البنوك لمخاطر متعددة عند منح الائتمان كالمخاطر الائتمانية منها عدم السداد مخاطر الإفلاس،** تحققت الفرضية الثانية كون هاته البنوك تعتمد في تقييمها للحالة المالية للعميل على دراسة مختلف القوائم المالية باستخدام آليات التحليل المالي كالموازنات والنسب المالية، ويعطي التحليل المالي نتائج حقيقية عن وضعية العميل من أجل تجنب مختلف المخاطر الائتمانية التي تواجهها.
- **يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بشكل أساسي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي،** تحققت الفرضية الثالثة كون البنك يعتمد على النسب المالية مثل نسب السيولة، نسب المردودية، نسبة التمويل الذاتي، إضافة إلى نسب رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، واحتياجات رأس المال العامل ووضعية الخزينة.

الاقتراحات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد البنوك على طرق جديدة للحد من المخاطر الائتمانية.
- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض كبطاقة القرض.
- ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.
- بالنظر إلى للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت الجهد والتكلفة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب العربية:

1. حمزة محمود الزبيدي: **التحليل المالي**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
2. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001
3. أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، (د د ن)، د س ن، 2002
4. جميل أحمد توفيق: **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
5. حماد طارق عبد العال: **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
6. ناصر دادي عدون: **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، ج1، 1998.
7. حنفي عبد الغفار: **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
8. الحيالي وليد ناجي: **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007
9. الزبيدي حمزة محمود: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
10. الزبيدي محمود حمزة: **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، عمان 2000.
11. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

12. شاكر منير محمد وآخرون: **التحليل المالي– مدخل صناعة القرار**، ط3، دار وائل للنشر، عمان 2008.

13. الحيالي وليد ناجي: **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

14. صلاح الدين حسن السيسي، "**قضايا مصرفية معاصرة**"، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004

15. طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

16. ماهر الأمين، إيمان نجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 03، .2006.

17. عثمان محمد داود: **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن.

18. عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي إدارة البركة للنشر والتوزيع**، الأردن، عمان، 2007

19. كراجة عبد الحليم وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

20. محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية**، البورصة والبنوك، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2000.

21. محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان 2006.

22. محمد مطر: **التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

23. محمد منير شاكر، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مطبعة الطليعة، عمان 2000.

24. الكتب الأجنبية:

25. J.Pitverdier ,**la finance d' entreprise**.

26. M.Remilleret **:les suretes du crédit et Clet Banque**, Paris 1985.

ج- الملتقيات:

27. نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004،

د- رسائل التخرج:

28. الشنباري هاشم رامي: " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006.

29. حاجي نبيل: **دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي**، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري"وكالة مسيلة"، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017 / 2018.

30. حابس ايمان: " **دور التحليل المالي في منح القروض في الجزائر"**، مذكرة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018 /2017.

الملاحق

الملحق 01: تسهيل مهمة الدراسة الميدانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2022/03/06

إلى السيد: مدير وكالة الحسيلة المركز
الشعبي الجزائري CPA

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص :نقود وبنوك

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	لدواعة بلال	2011 5077739		
02	لمعوري جمال الدين	161635095442		

عنوان المذكرة: دور التحليل المالي في تحسين الصورة الذهنية للمصارف الإسلامية

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
لتلبطي الأخضر أستاذ التعليم العالي		

الملحق 02: الميزانية التقديرية للسنتين 2021-2022 جانب الأصول

BILAN PREVISIONNEL 2022 (ACTIF)				
LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporellesX				
Immobilisations corporelles				
Terrains	120 000 000,00		120 000 000,00	120 000 000,00
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	40 100 000,00		40 100 000,00	40 100 000,00
Immobilisations en concession	1 800 000,00		1 800 000,00	1 200 000,00
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	161 900 000,00	0,00	161 900 000,00	161 300 000,00
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 062 000,00		10 062 000,00	8 385 000,00
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 100 000,00		2 100 000,00	1 800 000,00
TOTAL ACTIF COURANT	12 162 000,00		12 162 000,00	10 185 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF	174 062 000,00		174 062 000,00	171 485 000,00

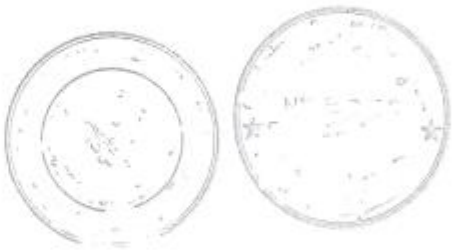

الملحق 03: الميزانية التقديرية للسنتين 2021-2022 جانب الخصوم

EURL
MSILA COMMUNE DE M'SILA
INDUSTRIELLE

BILAN PREVISIONNEL 2022 (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		131 600 000,00	131 600 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		7 593 698,97	5 841 306,90
Autres capitaux propores - Report à nouveau		5 841 306,90	4 493 313,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		145 035 005,87	141 934 619,90
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		26 466 000,00	28 500 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		26 466 000,00	28 500 000,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		610 434,38	71 471,00
Impôts		1 950 559,75	978 908,70
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 560 994,13	1 050 379,70
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**174 062 000,00**	**171 484 999,60**

الملحق 04: جدول حسابات النتائج للسنتين 2021-2022

EURL :
MSILA COMMUNE DE M'SILA
INDUSTRIELLE

COMPTE DE RESULTAT PREVISIONNEL 2022			
LIBELLE	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		159 434 600,00	122 642 000,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		159 434 600,00	122 642 000,00
Achats consommés		- 147 625 725,00	- 113 558 250,00
Services extérieurs et autres consommations		-	-
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 147 625 725,00	- 113 558 250,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		11 808 875,00	9 083 750,00
Charges de personnel		- 839 592,00	- 645 840,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 594 346,00	- 1 226 420,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		9 374 937,00	7 211 490,00
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		9 374 937,00	7 211 490,00
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		9 374 937,00	7 211 490,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		- 1 781 238,03	- 1 370 183,10
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		159 434 600,00	122 642 000,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 151 840 901,03	- 116 800 693,10
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 593 698,97	5 841 306,90
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0	0
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 593 698,97	5 841 306,90

الملحق 05: تصريح شرفي للالتزام بمعايير النزاهة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Economie

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سواعدية بلال المولود(ة) بتاريخ: 21-05-1991 ب: المحاضير

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203132404 الصادرة بتاريخ: 2018/07/08 عن: بلدية المحاضير

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي من أجل دعم المشاريع الاستثمارية.

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 01/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Economie

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سعودي جمال الدين المولود(ة) بتاريخ: 1998/03/09 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207346264 الصادرة بتاريخ: 2022/01/09 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021 - 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي من أجل دعم المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة الوكالة الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/01

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

ملخص:

يهدف موضوع البحث العلمي لمعرفة ما مدى دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي من اجل دعم المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال دراسة حالة لدي وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة لمؤسسة ناشئة حضنة ميت مؤسسة الذبح والقطع الصناعي للحوم القصابة، خلال الفترة (2021 – 2022).

ولاختبار صحة هذه الفرضية ، قمنا بدراسة حالة علي مستوي وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة ، لمعرفة ما مدى اعتماد البنوك التجارية علي التحليل المالي من أجل منح الائتمان المصرفي للمؤسسات والشركات الطالبة للائتمان المصرفي .

خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ودور كبير للتحليل المالي ، واعتماده من طرف البنوك التجارية كأداة ووسيلة رئيسية وفعالة من أجل منح الائتمان المصرفي، لدعم المشاريع الاستثمارية من خلال دعمها بالائتمان.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، الائتمان الصرفي ، الأدوات المالية ، النسب المالية.

Abstract :

The theme of scientific research aims to find out the role of financial analysis in granting bank credit in order to support investment projects, through a case study with the Algerian People's Loan Agency in The Way of an emerging institution, The Ma'an Mait Slaughter and Industrial Cutting Foundation for The Meat of The Kasaba, during the period (2021-2022).

To test the validity of this hypothesis, we have studied a case at the level of the Algerian People's Loan Agency in Masiela, to see the extent to which commercial banks rely on financial analysis in order to grant bank credit to institutions and companies requesting bank credit.

This study found that there is a relationship and a significant role for financial analysis, and its adoption by commercial banks as a key and effective tool and means of granting bank credit, to support investment projects by supporting them with credit.

Keywords: financial analysis, pure credit, financial instruments **,** financial ratios.